# دور الثقافة والتعليم في بناء الدولة الحديثة (العراق انموذجاً)

الاستاذ المساعد الدكتور

نغم نذير شكر [1]

naghamnatheer@yahoo.com

**الملخص**

تتميز الثقافة العراقية بانها لا تشكو التكوين فقط وانما تشكو (الأنا) العالية التي ترفض الآخر وتسعى الى مصادرة حقه في الوجود، فيصبح هناك نظام يمثل رأي واحد وثقافة واحدة وعرق واحد ومذهب واحد وعشيرة واحدة...الخ، مما جعل العلاقة بين الموجودات الثقافية العراقية علاقة صراع وتسقيط متبادل لكل منهما، وهذا ما نجده الان مطروحا" في الساحة العراقية حيث تعيش اطرافه في حالة من عدم الثقة المتبادلة بينها وسعي كل منها الى جني مصالحه الجهوية على حساب المصلحة العامة، مما ادخل البلاد في حالة من عدم الاستقرار، وهذا بدوره ما يجعل تحدي تجاوز هذه الاشكالية كبير حيث يتطلب من نخبه المفكرة العمل على توعية مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية بالشكل الذي يعزز المصلحة العامة مع التأكيد على مصالح كل جهة بالشكل الذي يسهم في تحقيق توازن بين المصلحة الخاصة والعامة.

**المقدمة**

يعد تحقيق الاندماج بين المكونات الثقافية بمثابة الغاية الاهم في مشروع بناء الدولة – الامة – بحيث تجرى عمليات الاندماج في شتى صعد الدولة وهياكلها فهي تستهدف بناء كيان سياسي جديد يتمايز عن جميع الكيانات والجماعات المكونة له، فهو كيان مشترك من حيث شعور الافراد والجماعات تجاهه بحس المقاسمة والمشاركة.

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية–جامعة بغداد..

بمعنى اخر، ان الدولة هي من تعمل على توليد الشعور لدى اعضائها بكونها مشتركا عاما يقتضي الحفاظ على استمراريته، بغية دوام المجتمع باسره.

ومن جهة اخرى، تعد الدولة كيانا مشتركا بالنسبة الى وحداته الادارية الداخلية من حيث تنظيمها وكيفية ادارتها والتعامل معها ومثل هذا الولاء المشترك والتنظيم العام لمكونات الدولة الثقافية منها والادارية، انما ينبعث نتيجة العمل لمشروع بناء الدولة – الامة- [١].

واذا فهمت الثقافة بصورتها المبسطة بانها طريق واسلوب في الحياة، واذا فهمت بانها تعبر عن نمط حياتي لمجموعة انسانية، برزت اشكالية التكوين في الثقافة العراقية حيث يعرف المجتمع العراقي بانه يمتاز بالتنوع الثقافي الذي يعكس في احدى صوره حالة من حالات الرقي الحضاري، ولكن المشكلة الكامنة في التغيير الذي عاشته الثقافة العراقية المتنوعة وغابت معه امكانية الدخول في عمليات تكامل ثقافي، مما عرض الثقافة العراقية في حالة من المسخ الحضاري، حيث غُيِّبت وتم تصنيع بعض الثقافات العربية التي تصب في الثقافة المشتركة واسهم ذلك من جهة اخرى في ولادة جيل لم يستطيع ان يحيا ويعيش حالة التمازج الحضاري.

**اهمية البحث:**

من الضروري ان يكون هناك تلازم ثنائي بين التعليم والثقافة، حيث ان للفكر دوراً في صياغة الشخصية الانسانية وهو المنطق الحقيقي للابداع والابتكار، حيث ان الفكر الحر هو الوعاء الاكثر رحابة ومرونة للعطاء الانساني.

**اشكالية البحث:**

اذا كانت الثقافة العراقية تشكو التكوين، فإنها تشكو الأنا العالية التي ترفض الآخر وتسعى الى مصادرة حقه في الوجود، فيصبح هناك نظام يمثل رأي واحد وثقافة واحدة، مما جعل العلاقة بين الموجودات الثقافية العراقية علاقة صراع وتسقيط.

**هدف البحث**

[١] انظر بالتفصيل:
رعد عبد الجليل مصطفى الخليل وحسام الدين علي مجيد، نموذج الدولة – الامة – التقليدي في مواجهة ازمتي الاندماج والهوية، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٢)، شتاء/٢٠١٢، ص١٢١- ١٤٣.

انطلاقاً من حالة عدم الثقة المتبادلة المطروحة حالياً في الساحة العراقية، وسعي كل طرف الى جني مصالحه الجهوية على حساب المصلحة العامة والذي ادخل البلاد في حالة عدم استقرار، القيت المسؤولية على نخبه المفكرة للعمل على توعية مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية بالشكل الذي يعزز المصلحة العامة مع التأكيد على مصالح كل جهة بالشكل الذي يسهم في تحقيق توزان بين المصلحة الخاصة والعامة.

**منهجية البحث:**

لقد اعتمد البحث مجموعة من المناهج منها: التحليل النظمي القائم على تحليل مضمون النظام اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وكذلك اعتمد على المنهج المقارن، فقد تم طرح نماذج للمقارنة مثل اليابان والصين الحريصة على تطبيق سياسات اجتماعية حقيقية وفاعلة*، وكذلك اعتمد على المنهج السلوكي الذي يركز الاهتمام على سلوك الفاعلين السياسيين، كذلك المنهج الوظيفي القائم على البحث بشكل خاص عن العلة الفاعلة التي كونتها اية ظاهرة اجتماعية والوظيفة التي تؤديها ودراسة البنيوية الشاملة كمدخل هام لتحليل الظاهرة السياسية.

وعليه، فان **فرضية البحث** ان يكون التحدي المطروح امام المجتمع العراقي هو العمل على تفعيل اليات التفاعل الثقافي والعمل على ايجاد مشتركات عامة لمجمل الثقافات الفرعية بالشكل الذي يسهم في تكوين ثقافة عراقية تعكس هوية المواطن العراقي المعبر عن المجتمع العراقي، واذا جاء التساؤل عن ابرز تلك الاليات والميكانزميات الثقافية التي ينبغي التوافر عليها لتحقيق ذلك، نجد التعليم يبرز هنا كحالة بارزة لكون التعليم يسهم في بناء العقل المعرفي للانسان والذي تقع القيادة عليه، بمعنى ان سلوك المنهج التعليمي والتربوي كآلية سوف يسهم في تكوين ثقافة معرفية عراقية مشتركة تنطلق من احترام التنوع الثقافي للوصول الى ثقافة مشتركة تعبر عن الجميع.

وعليه، تم تقسيم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث اساسية، يتناول المبحث الاول: الدولة – اطار نظري– قراءة في الدولة والسلطة والسيادة. اما المبحث الثاني، يتناول دور الثقافة في ترسيخ اسس بناء الدولة الحديثة. واخيرا، يتناول المبحث الثالث: ارساء التعليم على رؤية ومنهج يستجيبان لتحديات الدولة الحديثة. ثم ينتهي بخاتمة واستنتاجات.

## المبحث الاول

## الدولة– اطار نظري

## قراءة في الدولة والسلطة والسيادة

**اولاً: الدولة:**

يعد مبدأ الفصل بين السلطة والدولة من اهم المبادئ التي يجب المحافظة عليها ورعايتها لانه مبدأ يرفع من شأن الدولة، ومن ثم يرفع من شأن المجتمع والناس امام السلطة التي قد تطغى فتبتلع الدولة وتستبد بالناس.[1]

فالدولة ليست هي السلطة او الحكومة، بل ان الدولة تتميز عن السلطة وتتعالى عليها، كما يتعالى المجتمع او الامة على الدولة، بل على الدولة والسلطة معاً، وهذه حقيقة سياسية تكونت منذ ظهور مفهوم الدولة السياسية المعاصرة في القرن السادس عشر.

ومن الناحية التأريخية الانثروبولوجية من الواضح ان فكرة الحكومة وتطبيقها كلاهما قد وُجِدَ قبلَ الدولة.

ومن الناحية التشريعية معظم منظري الدولة قد نظروا الى الدولة كسلطة عامة متميزة، التي تضفي التشريف على الحكومة، فالحكومة تتحمل سلطة الدولة، وهي سلطة دائمة وفق كل من الحاكم والمحكومين، التي تعطي استمرارية وترابطاً للتنظيم السياسي، ومن بين القيمة الهامة للتفريق بين الدولة والحكومة هي انها تسمح بالتغيرات البنيوية وتغيير الحكومات بأن يحدث، بينما يظل الحفاظ على استمرارية وشرعية النظام الاجتماعي باقياً.

وعليه اذا كانت الحكومة كلياً تعُرف بالدولة، فأن كل ابدال في الحكومة سوف يشمل ازمة في الدولة، هذه النقطة ينبغي ايضاً ان تجعلنا متيقظين من ربط كل ممارسات الحكومة بالدولة.

بل هو ما يدفع ايضاً الى التميز والفصل بين السلطة والدولة، وبين ممارسات السلطة واحكام الدولة.[2]

---

[1] سالم القمودي، سيكولوجيا السلطة، مؤسسة الانتشار العربي، لندن– بيروت، ط٢، ٢٠٠٠، ص٨٧.

[2] المصدر نفسه، ص٨٦.

ولقد اهتم علماء الاجتماع بالدولة ومن الرواد الاوائل (دوركايم وفيبر)، فدوركايم اعتبر الدولة تعبيراً عن السلطة السياسية، بينما نظر اليها فيبر على انها ذلك المجتمع الانشائي الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيائية داخل اقليم معين.[١]

اما (ريمود دوفال وروجر بنجامين) رأوا ان من اهم المفاهيم المتداولة لاصطلاح الدولة ما يلي[٢]:

١. الدولة بوصفها الحكومة أي مجموعة القيادات والافراد الذين يتولون مواقع اتخاذ القرار وسلطاته في النظام السياسي.
٢. الدولة بوصفها نظاماً قانونياً مؤسساً او بوصفها بيروقراطية عامة او جهازاً ادارياً ينظر اليه ككلية متجانسة.
٣. الدولة بوصفها الطبقة الحاكمة او التعبير السياسي عن مصالحها.
٤. الدولة بوصفها نظاماً معيارياً متكاملاً للقيم العامة.

ويرى (انتوني جويدنز) ان الدولة القومية التي توجد بين مجموعة من الدول القومية الاخرى، تمثل مجموعة من اشكال الادارة المؤسسية التي تمارس السيطرة الادارية على منطقة ما، داخل حدود مرسومة، وتمارس سيادتها من خلال القانون والسيطرة المباشرة على ادوات العنف الداخلي والعنف الخارجي.

وتعد الدولة، احدى الطرائق التي يمكن تنظيم المجتمع من خلالها، وهي الالية التي تتم بها شرعنة القرارات التي يتخذها قادتها وتنفيذها.

وتعمل الدولة القومية، داخل حدود معينة (ولو كانت تلك الحدود، محل صراع سياسي او نزاع مسلح بين دول قومية مختلفة)، وتمارس سيطرتها الشرعية على السكان المقيمين داخل تلك الحدود[٣].

---

[١] عبد العالي دبلة، الدولة– رؤية سوسيولوجية–، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤، ص٥٩.

[٢] المصدر نفسه، ص٦١.

[٣] وورين كيد وكارين لج وفيليب هراري، السياسة والسلطة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة (٥٣)، ط١، ٢٠١٢، ص٢٣١.

وكون السلطة مسؤولة عن ادارة الدولة فهذا لا يعني ان تُهمين السلطة على الدولة، وان تمتلك السيادة عليها.

وهنا يأتي دور الدولة ممثلة في مؤسساتها لتقدم هذه المؤسسات بدورها الاساسي وهو المحافظة على هيبة الدولة، على تعاليها على السلطة، وابراز تميزها عنها بوصفها (الدولة) السلطة العامة التي يجب ان تكون فوق سلطة السلطة أي فوق سلطة الحكومة وفوق سلطة الرئيس او القائد او الزعيم[١].

**ثانياً: السيادة:**

وبالنسبة الى مفهوم السيادة، فقد طور (جون بودان وتوماس هوبز) مفهوم السيادة وقد عداها متطابقة مع السلطة المنبثقة من السيد.

وبحسب الفقيه الكبير (هوجر جروتيوس)، "فأن السيادة وحدة غير قابلة للانقسام في ذاتها"

ومن خلال هذا التصور، فان الدولة اما تكون ذات سيادة اولا تكون دولة.

لكن على الرغم من هذا التصور الاطلاقي يذكر جروتيوس ايضاً عدداً من الاستثناءات عن هذه القاعدة، معترفاً بان السيادة قابلة للتجزؤ في التطبيق الى حد كبير.

ومن التعريفات الحديثة نجد (باري بوزان) –احد رواد الواقعية البنيوية– يُعرف السيادة بوصفها " مطالبة الدولة بحق لتكوين السلطة النهائية، غير خاضعة لاية سلطة عليا فيما يتعلق بصنع القرارات السياسية وتنفيذها . وفي النظام الدولى، تعني السيادة ادعاء الدولة لحكم ذاتي تام".

ويحدد كل من توماس بيرستكر وسنتيكا ويبر السيادة بانها (حق معترف به خارجيالوحدة السياسة في محاربة سلطة نهائية على شؤونها)، فهما يؤكدان ان على الدولة ان تقوم بافعال معينة من اجل ان تعترف بقية الدول بسيادتها (فللدولة ادوار محددة، بموجبها تمنح

[١] سالم القمودي، سيكولوجيا السلطة، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٦–٨٧.

السيادة)، وتشمل هذه الادوار الحفاظ على الاستقلال الخارجي والسيادة (التفوق) الداخلية، والهوية الوطنية.[1]

وبذلك فان السلطة السياسية ركن هام من اركان الدولة، ويميزها عن غيرها من التجمعات البشرية، والسيادة صفة السلطة السياسية في الدولة، واثر من اثار قيام الدولة.

وصفة السيادة للدولة مقتضاها، ان سلطتها سلطة عليا لا يسمو عليها شيئ ولا تخضع لاحد، بل هي تسمو فوق الجميع وتفرض نفسها عليهم، فالسيادة تعني الاستقلال والعلو وعدم الخضوع.

ومعنى ذلك ان الدولة لها الكلمة العليا والاخيرة على سائر الجماعات والهيئات والافراد الموجودين داخل حدودها، فتصدر القرارات النافذة في حق المحكومين دون رضاهم، كقرارات نزع الملكية للمنفعة العامة او القرارات الصادرة في مجال الضبط الاداري.[2]

وما يؤكد هذا المنظور فكرة ان الاهداف العليا للدولة، ربما لا يمكن تحقيقها من دون قيام الدولة عينها بايجاد الوعي القومي والشعور العام بالانتماء اليها في مابين اعضاء المجتمع.

فتكون هذا الوعي وذاك الشعور يعد غاية جوهرية بذاتها، يتوجب بلوغها لكي يساعد ذلك الدولة في تحقيق اهدافها الاخرى، مثل الامن والرفاه والعدالة.

وربما هذا ما يفسر سبب كون قسم من اركان الدولة ذا طبيعة مادية وقسرية، بينما القسم الاخر منها يتميز بكونه ذا طبقية فكرية ونفسية. بل ان (جاك دونديودوفابر) يذهب الى القول (ان قضية الدولة هي الى حد كبير قضية نفسية. اذ من المستحيل تقديم الدولة بوصفها

---

[1] سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨، ص٤٧.

[2] والسيادة وجهان: سيادة خارجية وسيادة داخلية.فالسيادة الخارجية، تتصل بالمعاملات الخارجية بين الدول، وتعني عدم خضوع الدولة لأية دولة أجنبية، وهي كما يبين من معناها ذات دور سلبي محض يقتصر على عدم تبعية الدولة لغيرها، وبالتالي فانها مرادفة للاستقلال. ولا تعني هذه السيادة ظهور الدولة كسلطة عليا تفرض ارادتها على غيرها بل تقف على قدم المساواة مع غيرها من الدول ذات السيادة. اما السيادة الداخلية، تعني ان الدولة تتمتع بسلطة عليا في شؤونها الداخلية أي على ارضها وشعبها وليس لأحد ان يصدر لها الاوامر او التوجيهات.ويبين من معناها انها ذات دور ايجابي مضمونة: قدرتها على فرض ما تشاء. ومن ثم فان سيادة الدولة في وجهيها تعني: استقلالها الخارجي من ناحية وسمو سلطاتها في الداخل من ناحية اخرى. انظر: داود الباز، النظم السياسية–الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الاسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص٩٣–٩٥.

كيانا للاكراه الخارجي فحسب، من دون ان تشغل قطعا ضمير الافراد او محاكمتهم العقلية.ولا غرو ان مساهمتهم في تصرفاتها ربما يكون سيئ التنظيم اولا شعوريا وغير نافذ،الا ان سلطاتها تستند الى انكماشهم كما تستند تصرفاتها الى انصياعهم.[1]

**ثالثا: السلطة:**

وكما كانت السلطة السياسية، حجر الاساس في الدولة واهم ركن من اركانها حتى ان بعض الفقهاء يعرف الدولة بالسلطة ويرى انها تنظيم لسلطة القهر.

وبغير السلطة السياسية لا تقوم الدولة ولا تكون هناك انظمة او حياة سياسية، ولهذا يكون صحيحا القول بان الحياة السياسية كلها تتمركز حول ذلك المركب من العناصر المادية والمعنوية الذي يطلق عليه مسمى "السلطة" أي الهيئة الحاكمة العليا التي تفرض احترام التشريعات والتنظيمات الضرورية لتحقيق الخير المشترك لافراد الجماعة.[2]

فكل سلطة تقدم على أي ايديولوجية ظاهرة، تنحتها او تختارها فتؤطرها في مؤسسات واحدة وهياكل الدولة، وتعمل على تطبيق منظوماتها واقسامها الفكرية، لتتغلغل داخل مؤسسات السلطة من خلال القوانين والقرارات والاوامر والتوجيهات التي تصدرها او تعمل على اصدارها تنفيذا لصور الايديولوجية ومفاهيمها كما تراها السلطة.

ذلك ان كل سياسة وكل سلطة تتضمن ايديولوجية، وتصادر عليها صراحة او ضمنا، كما ان كل ايديولوجية تتضمن نظرة للمجال السياسي، وتستهدف في النهاية الوصول الى السلطة على الاقل لتطبيق واختبار نظرتها والايديولوجيات التي تدعي انها لا تهفوا الى السلطة انما تفعل ذلك من باب التمويه والاخفاء او التستر لأنه لا وجود لايديولوجية تعبئ الناس من اجل لاشيئ، او من اجل المعرفة فقط لان الايديولوجية في جوهرها فكر عملي تعبوي يهدف اما الى الحفاظ على الواقع الاجتماعي كما هو، او الى تغييره نحو الاحسن.[3]

ويرى فيبر ان السلطة صاحبة السلطة، ثلاثة انواع[4]:

---

[1] رعد عبد الجليل وحسام الدين، نموذج الدولة– الامة التقليدي في مواجهة ازمتي الاندماج والهوية، مصدر سبق ذكره ص١٣٠.

[2] داود الباز، النظم السياسية: الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

[3] سالم الحمودي، سيكولوجيا السلطة، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

[4] نقلاً عن: وورين كيد وكارين لج وفيليب هراري، السياسة والسلطة، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

أ. السلطة المنطقية: أي القانونية أي السلطة العادلة التي تقوم على القوانين واللوائح القانونية.

ب. السلطة التقليدية: أي السلطة العادلة التي تقوم على التقاليد والعادات والتراث.

ج. السلطة الكاريزمية: أي السلطة العادلة التي تقوم على السمات الخاصة لدى الحاكم او الطبقة الحاكمة.

وعربيا، تحتكر السلطة العربية الحياة السياسية والاجتماعية باسم الدولة، ولهذا فهي تقوم بعملية تمييع للحركة السياسية الاجتماعية عن طريق السيطرة على كل نشاطات المجتمع، فتعمل على تاسيس بعض المنظمات التي تبدو في ظاهرها وكانها في خدمة المجتمع، بينما هي زوائد تابعة للسلطة تعتاش على التمويل الرسمي وخاضعة للرقابة والتوجيه في كل نشاطاتها، بل قد تعض الطرف مرحليا عن ظهور تيار سياسي تحت غطاء اجتماعي كالجمعيات والنوادي وذلك عندما ترى السلطة في ذلك خدمة لها في مواجهة ظروف صعبة تواجهها على الصعيد الداخلي او الاقليمي، وما ان تنتهي هذه الظروف او تتجاوز هذه التنظيمات ما تعتبره السلطة خطوطاً حمراء، تنقض عليها بحجة امن وسلامة وسيادة الدولة، ففي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ارتفع اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بالحوار والحديث حول القضايا السياسية كما هو الحال في الكويت، حيث برزت منها عدة تنظيمات سياسية تحت غطاء الاندية وجمعيات النفع العام، مثل حركة القوميين العرب وعملت تحت منظمة النادي الثقافي القومي وحركة الاخوان المسلمين، وضمنهم جمعية الارشاد[١].

وعليه يمكن التعرف على مراكز متعددة للسلطة في المجتمع ليست الدولة سوى ابرزها.

والمهم في الأمر أن الحديث عن مشروع المجتمع المدني هو حديث ينطوي على معنى التعبير عن الحاجة الى شبكة امان من مؤسسات المجتمع المدني بين الدولة والفرد، من اجل تأمين التعاون المتبادل والتصدي لحالة اغتراب الافراد وتداعيات اجتماعية اخرى قد تنجم عن تراجع البنى العضوية للمجتمع في ظل الحداثة.

---

[١] صالح السنوسي، اشكالية المجتمع المدني العربي، العصبة والسلطة والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص٨٣.

وهو كذلك حديث عن واحدة من ادوات الاصلاح التي تُسهم بشكل كبير في تفعيل ممارسة السلطة بشكل سليم من خلال موقع المواطنة والعمل المؤسساتي السلمي الذي يجعل من خدمة المجتمع وتحقيق مصالحه والمطالبة بحقوقه، فضلاً عن ادوار انسانية اخرى، هدفاً سامياً في اطار النظم والقوانين المتفق عليها سلفاً حول هذا المشروع.

فهو اذن مشروع يعطي لاصلاح قفزة نوعية لصالح الفرد والمجتمع، وهو ليس مطلباً بحد ذاته بقدر ما هو اداة تنسج من ديناميتها وحركتها نسيجاً من الحقوق والمصالح والخدمات وذاك النسيج هو الذي يصدق عليه مسمى المطالب في النهاية وهي المقصودة من ورائه[١].

وبذلك قد تتخذ عملية تكوين الدولة شكل عملية بنيوية، بينما تسير عملية بناء الامة في مخاها الخاص بوصفها عملية ذات ابعاد قيمية بقدر علاقتها وارتباطها بالثقافة السياسية في المقام الاول.

الا ان الامر سوف لن يتوقف مع الدولة عند حد اقامة بنى ومؤسسات جديدة كي يُشار بها الى وجود الدولة، بل ينبغي ايضاً ان تكون تلك البنى والمؤسسات ذوات نتائج ملموسة عملياً، لا مجرد هياكل مفرغة من جوهرها الحقيقي، وهو ما يعني الانتقال مع الدولة من الطور الشكلي، أي بمعنى بناء المؤسسات الى العمل على اعطاء محتوى خاص جديد يُلزم، او قد يغري الافراد والجماعات بالتحول ناحية بورة اهتمام جديدة تمثلها وتقوم على خدمتها الان رموز ومؤسسات الدولة[٢].

هنا نجد ان الدول اوجدت مؤسساتها الخاصة، ومع ذلك ظلت عاجزة عن صوغ مفهومها الخاص عن الامة، كما ظل افرادها وجماعاتها يشخصون بأبصارهم عبر حدود دولهم، وهو ما يعني على الاقل، ازدواجية الولاء وانقسامه بين المركز القطري المحلي القائم والاخر الاوسع والاشمل الذي ينتظر التحقيق.

---

[١] ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٠،ص ص٥٦-٥٧.

[٢] رعد عبد الجليل وحسام الدين، نموذج الدولة– الامة التقليدي في مواجهة ازمتي الاندماج والهوية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

وعلى اية حال، لا ينفي هذا المثال صحة الفرض الاساس والمتجسد في عمل الدولة على تشكيل الامة بكل ما تشتمل عليه من بنى وقيم ومثل واديان ومذاهب، وفق مقاسات معينة حددتها طبيعة القوى الاجتماعية والسياسية المهنية[1].

## المبحث الثاني

## دور العامل الثقافي في ترسيخ اسس بناء الدولة الحديثة

**اولا": الذاتية الثقافية بين العالمية والاستلاب:**

ابتداءا" نقول، ان القدرة على التعاون مع الاخرين والنجاح في العمل الجمعي، هو مظهر لنضج الوعي، وسمو الخلق، وهو مفتاح التقدم والنهوض على الصعيد الفردي والاجتماعي.

والمجتمع المتقدم هو الذي تسود فيه حالة العمل الجمعي في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية بينما يفرز واقع التخلف اسلوب العمل الفردي والعجز عن الشراكة والتعاون في شتى المجالات[2].

واذا كان لابد من فهم الثقافة الوطنية يجب علينا ان نحدد اولاً مفهومي المواطن والوطنية لما لهما من ارتباط عضوي مع مفهومنا المذكور.

**فالمواطن**: هو احد افراد المجتمع وله الحقوق والواجبات التي تقرها الدولة، وما لا شك فيه ان واجبات الفرد نحو وطنه هي ارقى واسمى الواجبات التي يستطيع اداءها ويرى (اسبينوزا)[*] ان الفرد يستطيع معارضة الحاكم طالما ان هذا التعارض والخلاف صادر بصورة عقلانية لا انفعالية بشرط ان لا يتعارض مع القانون وللفرد الحرية في ذلك الا ما يُعكر الامن واشاعة الفوضى.

وهذا يعني ان (اسبينوزا) يعطي ترابطاً عضوياً بين الديمقراطية والمواطنة كما ذهب الى ذلك الكثير من المفكرين ومنهم (جون ديوي) الذي يرى ان نظام الحكم الديمقراطي الجيد يعتمد على وجود مواطنة مثقفة ومستنيرة وتتحلى بروح وطنية.

---

[1] المصدر نفسة، ص١٣٥.

[2] حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص٥٧ و ص٥٨.

[*] احد المفكرين السياسين.

اما الوطنية فهي حب الوطن والسعي الى حمايته، وكما يرى بعضهم انه الانتماء والولاء العاطفي والوجداني للمكان الذي يعيش فيه الفرد ويخلص لهُ لحد القتال من اجله والدفاع عنه[1].

وتعمل المتغيرات الثقافية على توضيح تصرف بعض الدول على الضد من المتطلبات البنيوية للنظام الدولي ويبدو طبيعياً القول بعجز البنية عن تحديد النتائج بصورة مباشرة، ولكنها تعمل عبر مجموعة متنوعة من الاليات مثل التنشئة الاجتماعية والتقليد والمنافسة.

في ضوء ذلك، يرى (نحنث والتز) ان البنية الدولية لا تجبر الدول على تبني نمط بعينه من السلوك، وان ملاحظة حقيقة ان الدول التي تتوافق سلوكياتها مع بنية النظام الدولي بمقدورها التنافس مع الدول الاخرى نحو افضل، قد تدفع الدول الاخرى شيئاً فشيئاً الى القيام بالامر ذاته[2].

على ان مسألة الهيمنة التي تناولت الذاتية الثقافية بالعمق، يجب ان لا تحول دون الاعتراف بتفوق الاخر والسعي الى تجاوزه، ولكن على الرغم من جميع مظاهر التقدم، ومحاولة العودة الى الذات، فان الحوار مع الغرب مازال قاصراً فاشلاً، ولعل السبب كامن في عدم الثقة المتبادلة، فالغرب ما زال لا يثق بأهلية الشرق على النهوض، ولا يثق الشرق بالغرب، طالما يعتمد منطق الغطرسة والتهديد.

ولعل تطور انظمة المعلوماتية والاتصال قد افسح المجال لتقريب المسافة بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب.حتى اصبح نجاح النظام الثقافي العالمي مرتبطا" بتقدم المعلوماتية[3].

واذا كانت العولمة هي الصورة الجديدة للفكر الامريكي البراغماتي بنزعته المحمومة الى المهيمنة على الاخر، فان هذه الصورة الجديدة انما تستهدف اول ما تستهدف انسانية الانسان فتسحقها من خلال محاولاتها بناء مجتمعات التماثل والسعي الى تنميط الشخصية الانسانية

---

[1] د. رباح مجيد محمد الهيتي، بعد التجربة... الثقافة الوطنية لتعزيز الوحدة الوطنية، في: التعددية والوحدة الوطنية... الواقع المطموح، وقائع المؤتمر السنوي الذي عقدهُ مركز صلاح الدين الايوبي في جامعة تكريت بالتعاون مع بيت الحكمة (١٩–٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٣٦.

[2] مقالات في الثقافة الستراتيجية، ترجمة، د. هناء خليف غني، المراجعة العلميةوالتحرير: د. رضا الموسوي، بيت الحكمة، ط١، ٢٠١١، ص٢٨٠.

[3] د. عفيف البهنسي، الهوية الثقافية بين العالمية والعولمة، وزارة الثقافة / الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩، ص ص ٦٢–٦٣.

ووضعها موضع الامتثال للأقوى والاستسلام لقوته التي يتحدد استخدامه لها في ضوء مصالحه وما تستدعي هذه المصالح من توجهات.

والرأسمالية الامريكية اليوم، تعمل من خلال العولمة على تكريس جهودها لوضع المجتمع الانساني العام في اطار واحد وجعله في نسق واحد بكل ما يضم ويشمل من مجالات الحياة والمعرفة والثقافة او الفكر والاجتماع[1].

**ثانيا": التنوع الثقافي للمجتمع العراقي ومعضلة الخيارات:**

يتميز العراق، بتنوع اثنياته واقلياته التي تعلن حاجتها الماسة لدراسة الاستراتيجيات الفكرية والسياسية والاقتصادية وفق واقع وعمق الديمقراطية والحرية المطروحة على الساحة الآن.

وبما ان الاثنيات والاقليات هم تكوين بشري يمتاز بالتنوع الطبيعي من حيث الدين والمذهب والسلالة والمعتقد وان مستقبلها مرهون الى حد بعيد بالتعامل الفعلي لممارسة السلطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا ان اسلوب التعامل في الظرف الحالي اصبح جافا" وبعيدا" عن مقتضيات العدالة والحرية وولد تمايز طبقي وطائفي واضح، افرازاته التهميش والتشتت والتأثير المباشر على الخصوصيات، مما أحدث انفصال بشري من المحيط العام وحتى اذا كانت هناك نية للدمج والسعي الى تكوين وحدة مجتمعية من قبل السلطات فانها لم تستطع تجاوز عصبيات الواقع والدوائر التقليدية المتوفرة في المجتمع العراقي اليوم والذي تحوز عليه الاغلبية في اكثر الاحيان وبالوقت نفسه، ان الاثنيات والاقليات لا تتأثر بالمفاهيم التي تتبعها الاغلبية اذا توفر مفهوم العدل والمساواة والبعد السياسي المستقر لها لانها تدرك ان عملية التمازج والتواصل المتبادل والاعتراف بقاعدة مفهوم الوحدة الوطنية هو الذي يزيل عامل الخوف من جميع الجهات سواء كانت مسيطرة او غير مسيطرة[2].

وينبغي الاشارة الى ان ازمة الهوية تنشأ نتيجة عدم استطاعة الدولة تأدية وظائفها بصورة كاملة من حيث تحقيقها ما يسميه (نيكي راندل) وروبين ثيوبولد " الاندماج الثقافي " أي تحويل

---

[1] وليد خالد حسن، الاستعلائية والعدوانية تجاه الآخر في الخطاب الثقافي الامريكي، مجلة النبأ، تصدر من المستقبل للثقافة والاعلام، العدد (٧٢)، السنة العاشرة، تشرين اول ٢٠٠٤، ص ص١٤– ١٥.

[2] وعد حمد مطو، واقع الاقليات والاثنيات في العراق، في واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق، اشراف د. شمران العجيلي و د. كامل جاسم، بيت الحكمة، ط١، ٢٠١٢، ص٢٩٧.

الدولة ولاء الناس وانتماءاتهم من العشائر والقرى والامارات الصغيرة الى النظام السياسي المركزي[1]. وباعث نقصان فاعلية الدولة يتمثل في كون قطاعات واسعة من السكان ما زالت تتمسك بهوياتها الثقافية بشدة رغم ان الدولة قطعت اشواطا" عدة من التحديث، فينشأ عن ذلك صراع بين الولاء للهويات الفرعية والولاء للهوية القومية المشتركة (الامة)، فكل منهما يسعى الى السيطرة على الدولة ومؤسساتها.

والفكرة الجوهرية التي يقوم عليها نظام الدولة– الامة هي ان الدولة والهوية القومية ترتبطان بعلاقة وثقى، بحيث تبرز ازمة الهوية حينمالا يتولد التطابق التام بين نطاق الدولة وامتدادها من ناحية ووعي الجماعة بوجودها من ناحية اخرى، اذ ان المشكلة عموما" تتعلق بالصدام بين جماعتي الاكثرية المهيمنة والأقلية، من حيث صعوبة جعلهما يحوزان الشعور بأن الدولة ملك الجميع وتنتمي الى الجميع من دون تمييز[2].

وبذلك، فإذا كانت الثقافة العراقية تشكو التكوين فإنها تشكو (الأنا) العالية التي ترفض الآخر وتسعى الى مصادرة حقه في الوجود، فيصبح هناك نظام يمثل رأي واحد وثقافة واحدة وعرق واحد ومذهب واحد وعشيرة واحدة...الخ، ممل جعل العلاقة بين الموجودات الثقافية العراقية علاقة صراع وتسقيط متبادل لكل منهما، وهذا ما نجده الان مطروحا" في الساحة العراقية حيث تعيش اطرافه في حالة من عدم الثقة المتبادلة بينها وسعي كل منها الى جني مصالحه الجهوية على حساب المصلحة العامة، مما ادخل البلاد في حالة من عدم الاستقرار، وهذا بدوره ما يجعل تحدي تجاوز هذه الاشكالية كبير حيث يتطلب من نخبه المفكرة العمل على توعية مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية بالشكل الذي يعزز المصلحة العامة مع التأكيد على مصالح كل جهة بالشكل الذي يسهم في تحقيق توازن بين المصلحة الخاصة والعامة[3].

---

[1] **Randall and the Obald, political change and under development A critical introduction to third world politics, p29.**

**نقلاً عن: رعد عبد الجليل وحسام الدين، نموذج الدولة– الامة التقليدي، مصدر سبق ذكرهُ، ص١٣٢.**

[2] **رعد عبد الجليل وحسام الدين، نموذج الدولة– الامة التقليدي في مواجهة ازمتي الاندماج والهوية، مصدر سابق، ص١٣٣.**

[3] **باسم علي خريسان، الثقافة العراقية بين اشكالية التكوين واشكالية الأنا، مجلة النبأ، المستقبل للثقافة والاعلام، العدد (٧٢)، السنة العاشرة، تشرين الاول ٢٠٠٤، ص١٢٧.**

لقد أثرت مركزية العراق الاستراتيجية في تأريخه وحاضره، وسيكون لها دورها في صيرورة مستقبله من خلال التكوين السكاني والثقافي لاهله.

إن كل الحضارات التي قامت في العراق والجيوش التي غزته والاقوام التي استقرت فيه كانت قد بلورت خصوصياته البيئية وموقعه الاستراتيجي وتبدل سلالاته وثقافاته في ربوعه عبر تواريخه القديمة والوسيطة والحديثة[1].

وبالرغم من ذلك فان مشروع بناء الهوية الوطنية قد تعثر ولم يكتمل بسبب ما واجهه من مشاكل وعقبات تعود الى[2]:

**أ.** تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبلية والطائفة.

**ب.** تعدد الولاءات والانتماءات، التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها.

**ج.** النزعة الابوية، التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم واعراف وعصبيات عشائرية تغالبية ما زالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك، وعلى منظومة القيم والمعايير وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية ويولدان آليات دفاع ذاتي للحفاظ على الهوية.

وعليه تبني الدولة المدنية الحديثة على خيارات موضوعية، عندما تتوافر لها الحوامل الاتية[3]:

---

[1] سيار الجميل، الموقع الجغرافي للعراق واهميته الاستراتيجية في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٠.

[2] سيار الجميل، الموقع الجغرافي للعراق واهميته الاستراتيجية في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٠.

[3] هيفاء احمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية واهم مقوماتها، ملخص بحث قُدم للمؤتمر العلمي السنوي (١٣) لمركز الدراسات الدولية في ١٧-١٨ نيسان ٢٠١٢.

١) الحامل الاقتصادي (اقتصاد مستقر- قانون عرض وطلب فعال- الربح والخسارة- المبادرة الفردية النشطة- الملكية الخاصة المضافة).

٢) الحامل السياسي (انتخابات- ودستور وبرلمان منتخب وتقدرية ضريبية- وصحافة حرة- وسيادة القانون وقضاء مستقل- واحترام حقوق الانسان).

٣) الحامل الفكري والثقافي (هيمنة النزاعات العقلانية والفردية والعلمانية).

٤) الحامل الاجتماعي (طبقة وسطى كبيرة ومستنيرة وميسورة- عدالة اجتماعية).

ولكن.. ان لم تتوفر تلك الحوامل او بعضها، فهذا لا يعني الانتظار لحين استكمالها كلها، على ان عدم الانتظار لحين استكمالها، مع الحاجة الملحة لبناء الدولة المدنية، يجعل الحاجة لبناء الدولة المدنية، خياراً سياسياً وضعياً لا خياراً موضوعياً[1].

لقد كشف الواقع السياسي الجديد في العراق (واقع عدم الاستقرار) عن حقيقة تبدو متجذرة في العالم النامي، وهي ان من اهم التحديات التي تواجه الدول الساعية الى تأسيس نظام ديمقراطي بعد حقبة من الحكم الشمولي هي مسألة التعامل مع التعددية سواء فهمت من منظورها السياسي ام الاجتماعي ام الثقافي، وفي الحقيقة ان هذا التحدي يرتبط دائماً بعدد من الازمات غير المحسومة على صعيد بناء الدولة في المجتمعات التقليدية، مثل (ازمة الاندماج والشرعية)، ويمتد احياناً للتفاعل مع (ازمة التوزيع وازمة المشاركة)، ويعني ذلك ان التعاطي مع اشكالية التعددية يُشكل عنصراً حاسماً في البناء الهيكلي والمادي والوجداني للامة، كما يؤثر في صياغة نظام سياسي- اجتماعي يحفظ عقدها الاجتماعي ويضع اسساً مقبولة للتداول السياسي وادارة عمليات المنافسة والتوافق[2].

وعلى هذا الاساس، فأن غالبية دول العالم الثالث، تنبعث فيها ما يسمى (بأزمة اقليم الدولة وحدودها)، وتجسد هذه الازمة، في كون المسألة الجوهرية في الجدال السياسي الدائر في

[1] عامر حسن فياض، ازمات ومزالق بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، العدد (٣)، السنة (١)، حزيران ٢٠١٢، ص ص١٠-١١.

[2] رشيد عمارة وعماد المرسومي، تقويم اداء الحكومة، في: التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١، ص١١٢.

الكثير من دول العالم الثالث، تُعد متمثلة وحسب في قضية من يحكم؟ او كيف يحكم؟ بل اصبحت تتمثل ايضاً، وبصورة رئيسة في "هوية الدولة واقليمها، فهل الدولة الناشئة كل مكتمل غير قابل للتجزئة، ام انها جزء من محيط جغرافي اوسع؟ وهل هذه الدولة قادرة بشكلها الراهن على ان تبدو معبرة عن الارادة العامة لمواطنيها وخادمة لمصالحهم المشتركة؟ وباعث هذه الازمة هو كون الحدود السياسية لغالبية دول العالم الثالث حدوداً قائمة على اسس طبيعية واجتماعية ثابتة، بل رُسمت وفقاً لمصالح القوى الدولية المتصارعة.

ولكون الهوية القومية اصلاً تشتمل في جزء مهم منها على ايلاء المواطن الجغرافي وحدوده اهمية عليا في ذاكرة اعضاء المجتمع ومخيلتهم، فقد ادى ذلك الى توليد حالة من تشوش الهوية القومية عينها. ثم ان عملية تكوين الدولة كانت تتم اساساً عبر تحريك المشاعر القومية ضمن اطار هذا الاقليم المصطنع.

وبذلك، فأن خيار الهوية الوطنية العراقية هو الاكثر تعبيراً عن تاريخ العراق المعاصر، وهو الاكثر التزاماً بحقائق الواقع الاجتماعي والسياسي الراهنة في العراق، كما ان من المأمول ان يكون هذا الخيار هو الاكثر ضماناً لمستقبل عراق موحد مزدهر يسوده السلم الاهلي، ويعيش فيه مواطنون عراقيون احرار واسوياء ومتساوون في الحقوق والواجبات[1].

وتأسيسا" على ما تقدم، قد يصدق رأينا القائل ان ازمة الهوية هي نتيجة مباشرة لأزمة الاندماج، فالاخيرة هي اصلا" نتاج ضعف فاعلية الدولة في توظيف قدراتها المادية والفكرية في استيعاب التنوع المتنامي لجماعات المجتمع ومطالبها.

هذا النقصان سيؤدي الى تعميق ازمة الهوية المتولدة اساسا" ضمن اطار عملية بناء الدولة، بحيث ان سوء توزيع الموارد والثروات، على قلتها، سيقود المركز ونظامه السياسي نحو فقدان الشرعية، ومن ثم بروز وضعية التنافس والتنازع بين المركز والاطراف للاستيلاء على الدولة.

ومثل هذا الوضع سيدفع المركز الى تصعيد مستوى الاكراه في تعامله مع الاطراف غير الموالية تحديدا"، وهو ما سيفضي لاحقا" الى استنزاف المزيد من موارد الدولة، وتغليب هوية الاكثرية وهيمنتها على سائر الهويات الفرعية، ومن ثم جمود مؤسسات الدولة في كلا مساري

[1] د. هيفاء احمد، اشكالية الهوية الوطنية...، مصدر سبق ذكره، ص٣.

مشروع الدولة – الامة، أي تكوين الدولة وبناء الامة، بحيث تندفع اقليات كثيرة، ضمنا" او علانية، الى الارتداد عن موالاة الدولة، وتغليب مصالحها وهوياتها الفرعية على مصالح الاكثرية والانتماء المشترك.

وبذلك فان إستمرارية حالة الجمود المؤسسي هذه تنذر بتوافر البيئة الملائمة لقيام الانقلابات، وربما الثورات[١].

ويبدو ان الذي يجعل التعددية الاثنية والسياسية في العراق تتحول الى ازمة بنيوية في هيكلية النظام السياسي، هو نمط التعاطي معها، فبدلاً من ان تستند الى اطار تناغُمي وقواعد مقبولة للعبة، قامت على مباراة (صفرية) تلغي الآخر ولا تقبل بأي منطق توافقي، اذ تحولت هذه التعددية الاثنية الى محفز لصراع شامل ولا سيما عندما ارتبطت بالشعور بـ(المظلومية التأريخية) من بعض الاطراف فيما ارتبطت بشكاوى اقتصادية وشعور بالتهميش من قبل اطراف اخرى، وهو ما يعني ان للتعددية الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالهوية تأثيراً اعمق في العادة من حيث القدرة على التعبئة الاجتماعية، ولا سيما في المجتمعات التي لم تستكمل بعد مشروع بناء الامة او الدولة القومية بمفهومها الحداثي، وبالتالي ان انعكاساتها السياسية تكون اوضح واشمل طالما انها تتحفز من خلال ما يُعرف بالانتماءات الاولية[٢].

وعلى هذا الاساس، يجب اعتماد مصلحة الدولة العراقية اساساً في التفاعل الاقليمي، وليس المصلحة الاثنية او العرقية.

فمن تغليب الانتماء للثوابت القيمية المجتمعية العراقية الوطنية، ومن تغيير الارتباطات الاقليمية ودلالاتها التفاعلية الايجابية، يذهب التخطيط الاستراتيجي الامني، باتجاه الثوابت القيمية الجمعية، ويمنح صانع القرار العراقي بعداً قيمياً ايجابياً داخلياً واقليمياً، فيحصل على هامش اوسع من المقبولية او الرضا، نتيجة لادراك ايجابي يتبلور، لغياب الهواجس الانحيازية او التمايزية[٣].

---

[١] رعد عبد الجليل مصطفى وحسام الدين علي مجيد، نموذج الدولة – الامة التقليدي في مواجهة ازمتي الاندماج والهوية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٨–١٣٩.

[٢] رشيدة عمارة وعماد المرسومي، تقويم اداء الحكومة، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

[٣] قحطان كاظم الخفاجي، المتغير القيمي في التخطيط الاستراتيجي – الامن الوطني العراقي نموذجاً – قراءة نظرية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، العددان (٣٢) و (٣٣)، السنة ٢٠١٣، ص٥٨.

وعلى هذا الاساس، فالثقافة العراقية في مراحلها القادمة تقف على مفترق طرق حاسم، فهي امام خيارات مصيرية ستُحدد مستقبلها المتطور دونما ريب، حيث ان تدويل قضايانا الوطنية فضلاً عن التدخلات والاختراقات والمصالح المعقدة التي اثقلت وستثقل كاهل برامجنا الوطنية في اتجاهاتها كافة، وما تعانيه منظوماتنا الثقافية من تخلخل في البنية واضطراب في الاتجاه بفعل ثقل الازمة وتبعاتها، يجعل من تحديد الخيارات الثقافية من اهم واخطر عوامل نهوضنا المنبعث او انتكاساتنا الجديدة.

## المبحث الثالث

## إرساء التعليم على رؤية ومنهج يستجيبان لتحديات الدولة الحديثة

### اولاً: دور العملية العلمية في خدمة اهداف خطط التنمية والتقدم.

في تأريخ العراق المعاصر انتعشت الحركة الفكرية والعلمية منذ منتصف الثلاثينات من القرن الماضي، ورغم الامكانات المالية المحدودة للعراق فان حركة البعثات العراقية العلمية الى اهم الجامعات العالمية، تشير منذ تلك الحقبة الى الدور الذي لعبه الخريجون وخصوصاً خريجو الدراسات العليا في بناء العراق الحديث.

ومع مرور الوقت فقد نشأت في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي كوادر عراقية علمية عالية المستوى إنخرطت في سلك التدريس الجامعي او في ادارة المؤسسات العامة وقد رافق ذلك حركة نشطة في مجالات الابداع الادبي والعلمي ونشاط غير معهود في مجال التأليف والنشر والترجمة.

وقادت الكفاءات العلمية العراقية ادارات الجامعة والمؤسسات العراقية المختلفة واصبحت عنصراً اساسياً في دفع مناهج الاعمار.

وقد اعتمدت مناهج مجلس الاعمار على الكفاءات العراقية في المساهمة بتنفيذ مشاريع اساسية للبنية التحتية في مجالات التربية والتعليم والمواصلات والزراعة والري والصناعة[1].

[1] محمود علي داود، مشاريع الكفاءات العراقية ومساهمتها في تطوير العملية العلمية والبحثية، مجلة الحوار، تصدر عن المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي، العدد (٥)، اذار، ٢٠٠٦، ص٥٤.

ومن الدراسات التي تربط بين الاصلاح التعليمي في العالم العربي، وتأثير ذلك في النواحي التنموية المختلفة، دراسة (اندريه مازاوي) التي يستعين فيها بأدوات التحليل السوسيولوجي لتعَّرف (مجتمع المعرفة) العربي.

ويربط بين هذا المجتمع ورغبة الدول العربية في تحقيق " اقتصاد المعرفة " فلم يعد يكفي الحديث فقط عن " مجتمع المعرفة " من دون تطبيقات فعلية تقود في النهاية الى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ينتقل من التنظير الى الممارسات المادية الملموسة.

ويرتبط " مجتمع المعرفة " ليس بالنواحي المعرفية والتكنولوجية فقط، بل كذلك بتوزيع القوى السياسية والاقتصادية، سواء على المستوى المحلي او الاقليمي او الكوني.

فـ(تقرير المعرفة العربي) يعتمد على نظرية التحديث والمفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الدولية، وعلى رأسها الامم المتحدة، وكأنه يقّوم التعليم من واقع ارتباطه بميزان القوى العالمية.

وهذا يعني ان التقرير متأثر في النهاية بالتوجهات الغربية التي تُمليها المؤسسات الكونية الفاعلة، وفي مقدمتها الامم المتحدة[1].

وتجدر الاشارة، الى ان اغلب مناهج التعليم المدرسية العربية واغلب جامعاتنا، تخلو من حقل معرفي مهم هو " الدراسات المستقبلية ".

ويبدو ان تأخر النظم التعليمية العربية في التعامل مع هذا الموضوع عائد في جوهره الى بنية الثقافة العربية، او طبيعة المنظومة المعرفية العربية، فعند تحليل تراكيب لغتنا العربية نجد ان مفهوم الزمن وتقسيماته غير واضحة المعالم، كما ان الانحياز في صياغاتنا اللغوية يميل بشكل كبير نحو الفعل الماضي.

لذلك ينبغي ان نُرصّن عربياً (علم الدراسات المستقبلية) بشكل يراعي ابعاده المختلفة من حيث المفاهيم المستخدمة من ناحية، والتقنيات المنهجية المتطورة في هذا العلم بشكل دائم من ناحية ثانية[1].

---

[1] كما يؤكد (مازاوي) اهمية فك الارتباط السياسي بالمحتوى التعليمي، والتركيز على المهارات المعرفية، وبشكل خاص تلك التي تتفق مع المتطلبات الكونية.

انظر: صالح سلمان عبد العظيم، التعليم متجاذب بين " الوطنية " و (العلمية الكونية)، مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد ٦، يوليو / اغسطس ٢٠١٠، ص ص ١٢١-١٢٢.

ورغم الظروف الصعبة التي يُجابهها العراق في الوقت الحاضر والتي نرجو ان يتجاوزها ويتعافى من آثارها فأننا نتطلع الى اليوم الذي يتمكن العراق صاحب الارث التأريخي آن يحتل دوره المرموق الطبيعي بين الامم وان يتمكن من رسم سياسة علمية تتلاءم مع الفطرة العالمية الحالية التي تشهد تغييراً كبيراً وتطوراً هائلاً في ميادين العلم والتكنولوجيا.

وعليه، فان المبادئ الاساسية والاهداف التي نرجو تطبيقها[٢]:

١) الاعتماد على العلم والتكنولوجيا كعنصر اساسي من عناصر التنمية الوطنية.
٢) بث المعلومات العلمية والنظرة العلمية للحياة والمجتمع والمهارات التكنولوجية بين المواطنين على اوسع نطاق لضمان رفع المستوى الثقافي والفكري والسياسي والاقتصادي لابناء الامة.
٣) السعي للافادة من القوة المادية والمعنوية التي يزود بها اجتماع العلم والتكنولوجيا بلداً من البلدان لدعم الاستقلال الوطني في مظاهره السياسية والاقتصادية وللتحرر من الحاجة الى الاستيراد المفرط للعلوم المتقدمة والتكنولوجيا من البلاد الصناعية.
٤) اقامة اوسع تعاون بين الدول العربية وبين الدول المتقدمة والمنظمات الدولية وذلك لتبادل المعلومات في نطاق العلم والتكنولوجيا.

ولان التعليم يُعد احد لوازم التنمية التي ينشدها شعبنا لأن البشر المتعلمين المؤهلين هم بحق الثروة الحقيقية التي لا تنتهي لمجتمعنا ومن هنا نلمس ذلك التسابق المحموم بين الدول على الاستثمار في مجال التعليم والمعرفة لأن العنصر البشري احد ركائز أي نهضة لهذا تهتم تلك الدول في مجال التعليم والتأهيل والتدريب والرعاية الصحية.

وبذلك تترسخ اهمية التعليم من كونه[٣]:

[١] وليد عبد الحي، مخطط تفصيلي للدراسات المستقبلية في مناهج التعليم العربية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث، السنة الاولى، العدد (٢)، نوفمبر / ديسمبر ٢٠٠٩، ص٨٨.

[٢] محمود علي داود، مشاريع الكفاءات العراقية ومساهمتها في تطوير العملية العلمية والبحثية، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

[٣] عامر عبد زيد، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، من سلسلة عالم الحكمة، بيت الحكمة، العدد (٢٢)، بغداد ٢٠١٠، ص١٥٦.

أ. يُسهم في بناء الشخصية الوطنية ويُكرس الهوية الحضارية في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية.

ب. يُمثل الركيزة الاساسية في خلق قوة عمل مدربة تلبي احتياجات التنمية وسوق العمل، وعلى خلق أجيال قادرة على التواصل مع العالم والتعامل مع مستجداته بفاعلية واقتدار.

ج. وعليه، فالمجتمع يتغذى من اتساع قدراته بقدر ما يتشكل ويغتني من الطفرات المعرفية والابتكارات المعرفية والتقنية فضلا عن التحولات الحضارية والاجتماعية.

ولابد من الاشارة هنا كمثال على ذلك، ان الدولة اليابانية الحديثة، الحريصة على تطبيق سياسات اجتماعية حقيقية وفاعلة،وما شهدته من تاسيس مواطنة حقيقية تؤمن بالدولة وتثق بنفسها، وتعتبر ان استقلاليتها في التفكير السياسي لاتضعها خارج دائرة الدولة، بل تقربها منها.

ومن هذه الصلابة الداخلية في البنيان السياسي العام، ومن الثقة بالهوية الثنائية الجديدة سوف تنطلق هذه الارادة العارمة في بلوغ اعلى المراتب العالمية على المستوى الاقتصادي.

وفي هذا المجال يفيدنا الاطلاع على دراسة موثقة قام بها باحث الماني (ولهلم فوس)، يتابع فيها تطور مفهوم المجتمع المدني في اليابان، اذ يؤكد (ان المجتمع الياباني قد شرع في تحويل نفسه الى مجتمع متمحور حول مفهوم المواطنة، ومبني على مواطنة تعددية ومستقلة.[1]

وعليه فان المصدر الاساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد، لن يكون مصدرا ايديولوجيا او اقتصاديا في المحل الاول. فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر على النزاع سيكون مصدرا ثقافيا.وستظل الدول/الامم اقوى اللاعبين في الشؤون الدولية، لكن النزاعات الاساسية في السياسات العالمية ستحدث بين امم ومجموعات لها حضارات مختلفة،

[1] نقلا عن فردريك معتوق، المارد الاسيوي يسيطر (مقاربة سوسيو– معرفية لتجارب معاصرة اليابان، كوريا، سنغافورة، الصين)، منتدى المعارف، بيروت، ط١، ٢٠١٣، ص، ص٤٢,٤٣.

وسيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، ذلك ان الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل.[1]

وكان التطور الابرز في هذا المجال، ظهور نمط معرفي جديد يقوم على وعي اكثر عمقاً لدور المعرفة والرأسمال البشري في تطور الاقتصاد وتنمية المجتمعات وهو ما يطلق عليه (اقتصاد المعرفة)، حيث ان حجم المعرفة ودورها يتحددان حسب نسبة او درجة تفاعلهما مع شمولية الفكر وحركة تطوره التأريخي، وهو تفاعل مرهون بدرجة تطور وحركة الواقع المجتمعي في هذه المرحلة التأريخية او تلك.

لكن اية معرفة ؟ هل هي المعرفة التي تستنتج الماضي باسم احياء التراث والحفاظ على الهوية، وتتحصن وراء هذا كله خوفاً من ان تعصف بها رياح التغيير في العالم؟

ام هي معرفة تصنع المستقبل، قيمها تربى على الكرامة، وروح المواطنة والمبادرة والعمل المنتج والتعايش الديمقراطي؟

ان الجواب عن تلك التساؤلات تعني فتح افق جديدة امام العمل الحضاري والتنمية البشرية، اذ اصبحت المعرفة (المتقدمة) منتجة للثروة، واصبح امتلاك وانتاج المعلومات مصدراً للقوة.

لذلك لابد من اصلاح جذري للتربية والتعليم، وهو الذي اصبح حاجة لمجتمعاتنا لكي تندمج في عالم اليوم، فقد اصبحت المعرفة مورداً اقتصادياً يفوق بأهميته الموارد الاقتصادية الطبيعية، بل ان القيمة المضافة الناتجة عن العمل في التكنولوجيا كثيفة المعرفة تفوق بعشرات وربما مئات المرات القيمة المضافة الناتجة عن العمل في الزراعة او الصناعة التقليديتين[2].

**ثانياً: ضمان استمرار مسؤولية الدولة على التعليم العالي**

[1] محمد الناصري، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات الى انسنة الحضارة وثقافة السلام، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤١٠)، السنة (٣٥)، نيسان (ابريل) ٢٠١٣، ص ص١٥١– ١٥٢.

[2] عامر عبد زيد، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٢ – ١٦٣.

إن الدولة مسؤولة عن بناء رأس المال الانساني بكل اشكاله، وهنا ما ينجر عنه الاهتمام المتزايد بالتعليم العالي من قبل الدولة، نظرا الى ضخامة مؤسساته وعظم حاجاتها، إلا ان مسؤولية الدولة عن التعليم العالي، لا تعني ان تكون مؤسساته حكومية.

والنموذج المقترح هو اشراك جميع الفاعلين في المجتمع وفي قطاع التعليم العالي في العملية، وذلك بتكوين مجالس ادارة مستقلة رباعية التشكيل تتمثل في: الدولة وقطاع الاعمال، والمجتمع المدني والاكاديميين والطلبة، في اطار التعاون الوثيق، ما سيؤدي الى تعزيز طاقات التعليم العالي وزيادة فعاليته في عملية التنمية الشاملة من خلال التدريس والبحث وخدمة المجتمع، تطبيقا لمفهوم الحكم الراشد في المؤسسة.[١]

واذا كانت الضرورة الاقتصادية للتعليم تبرز ادماجه في شبكة الانتاج الاقتصادي العالمي ووضعه على محك التحديث، فان ضرورته الشرعية تُبرر صيانة حمولته الروحية ورسالته الحضارية، وفي ضوء هذه المعادلة سيدشن العلماء تراجعا في خطابهم الاحتجاجي وملفهم المطلبي من خلال الرهان على الازدواجية المؤسسية للتعليم، ذلك الرهان الذي يقوم على ترك مؤسسة التعليم العمومي للتدبير الحكومي لضرورتها الاقتصادية واكراهاتها المالية، والتركيز في المقابل على مؤسسة التعليم الديني لضرورتها الشرعية ووظيفتها الهوياتية، مع العمل على تعزيز روابطها بالتعليم العمومي تحفيزا لطلبتها على استكمال مراحل التكوين وتحصل شواهد معترف بها تخول لهم ولوج الوظيفة العمومية.[٢]

الا ان ما ينبغي ان يكون، ان يتم تخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقدسية الافكار، من اجل اعادة خلق وصيانة الهوية، مما يعني الايمان بالهوية المنفتحة، مما يعني صياغة هوية دينامية قابلة للتحول والاضافة، تهتم كثيرا بفكرة ارث الثقافة القديم ممزوجة في الثقافة الاسلامية التنويرية العالمية التي تنبت حركة التنوير، كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والبقية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط، فان ارتباط الابداع

[١] بوحنية قوي، ادارة مؤسسات التعليم العالي في ظل الاقتصاد المعرفي: مقاربات معاصرة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ص١٥٩.

[٢] محمد بوشيخي، التعليم الديني في المغرب: المفارقات والتوافقات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٠٩)، السنة (٣٥)، اذار/مارس ٢٠١٣، ص١١٨.

(Motivation) والابتكار الفردي والمجتمعي بالحريات، اصبح من الامور الثابتة، ذلك ان اعتماد العقل كاداة وحيدة للتحليل، والعقلانية بمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي، سيدفع بفكرنا الى التحديث والمغايرة التي تتجاوز السكونية صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على ان للعقل دوراً اولياً ومركزياً في تحليل الواقع، والتحكم في سيرورة حركته، فان لكل معرفة خصوصيتها المرتبطة والمحددة من حيث شكلها وجوهرها، بحركة صعود او بطئ اليات التطور الداخلي في هذا المجتمع او ذاك من ناحية، وبالعوامل الخارجية المؤثرة في ذلك التطور من ناحية ثانية.[١]

ولابد من الاشارة، ان المساهمة الاوربية والامريكية الشمالية الوحيدة المؤكدة بالديمقراطية الليبرالية–الفلسفة والايديولوجية السياسية المهيمنة اليوم– هي، الى حد ما، فصل الدولة عن الدين. ولم تكن اليونان ولا روما قد حققت هذا، او حتى حاولت تحقيقه عبر المؤسسات التربوية والمجتمعية.

ويترك فصل السياسة عن الدين وراءه مجموعة كبيرة من المشاكل– تتعلق بالهوية والقيم الاساسية وكيفية المحافظة على الاحترام الاجتماعي، لكنه من الضروري حتماً فيما اذا كانت هناك حرية للتعبير والاعتقاد[٢].

وعليه، يقوم التحليل الحضاري المعاصر، على احتضان مفهوم أن الحضارات متنوعة داخلياً، وان الخطوط الفاصلة بين بعضها والبعض نادراً ما تبدو بالحدة المتجلية في اطروحات (هنتنغتون) وبذلك نخلص الى مفاهيم من قبيل "عنقود حضاري" سبيلاً لمناقشة الطريقة التي تعتمدها جماعة بشرية معينة لاضفاء معنى على العالم، او لاعادة التفكير في الحضارة بوصفها دالة على جملة غير متناغمة كلياً من العادات والممارسات المعقولة التي طورتها جماعة بشرية على امتداد الزمن للتعامل مع حشد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٣].

---

[١] د. عامر عبد زيد، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.

[٢] انتوني بلاك، الغرب والاسلام: الدين والفكر السياسي في التأريخ العالمي، ترجمة: د. فؤاد عبد المطلب، سلسلة كتب ثقافية يصدرها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٣٩٤)، نوفمبر ٢٠١٢، ص٢٣٠.

[3]**Petery. Katzenstein, Civilization in world politics: plural and pluralistic persp-ectives, Routledge. London and New york, 2010:**

وعليه، لا يمكن فصل الحديث عن مرجعية سياسية جديدة وثقافة ديمقراطية، واقرار مبادئ حقوق الانسان عن سياق الحوار السياسي والثقافي الذي انطلق، في بعض المجتمعات او في طور التأسيس والانطلاق في اخرى، حول اسس العيش المشترك، وقيم المجتمع الديمقراطي، ذلك ان تجربة الانتقال الى الديمقراطية تتساوق مع نقاش ضروري حول طبيعة القيم الجماعية، ومع الخيارات السياسية معززة بمرجعيات حقوق الانسان[1].

وتتطلب مسؤولية الدولة على التعليم العالي القيام بالوظائف الآتية[2]:

١) زيادة التمويل الحكومي والمجتمعي للتعليم العالي، والذي يمكن توفيره عبر طريقتين تتمثلان في:

**أ.** زيادة حصص التعليم العالي من الموازنة العامة (أي زيادة الانفاق الحكومي على التعليم العالي).

**ب.** فرض الحكومة رسوماً متنوعة على القادرين، لتستخدم في تمويل التعليم العالي، وهذا ما يصطلح عليه في السياسة العامة، بسياسات اعادة التوزيع.

٢) رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي:

ويتم هذا عبر تعظيم العائد المعرفي والمجتمعي من تلك المؤسسات، وذلك عن طريق تقنين المحاسبة الجادة لمؤسسات التعليم العالي، وبخاصة ما يتعلق بانفاق المال العام.

٣) اقامة نظم اعتماد جادة لبرامج التعليم العالي وتطبيقها بصرامة، لضمان النوعية في جميع مؤسسات التعليم العالي.

وعلى هذا الاساس، ظهر اصطلاح "الاقتصاد المرتكز على المعرفة" وتنامى به في هذه الايام بعد ان اصبح دور المعرفة والتقانة امراً لا يستهان به في مجمل العمليات الاقتصادية السائدة

---

ترجمة، فاضل جتكر، ضمن سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، العدد (٣٨٥)، فبراير ٢٠١٢، ص ص٢٨٧-٢٨٨.

[1] محمد نور الدين، حول اداء المثقفين في معمعة الاحداث: ملاحظات وتساؤلات، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤١٥)، السنة (٣٦) ايلول ٢٠١٣، ص ١١٤.

[2] بوضية قوي، ادارة مؤسسات التعليم العالي في ظل الاقتصاد المعرفي: مقاربات معاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥٩-١٦٠.

في الالفية الجديدة، فظهر اصطلاح رأس المال المعرفي كمؤشر اضافي على دخول المتغير الجديد الى ساحة المفاهيم الاقتصادية المعاصرة[١].

وتعد مسألة التعليم، التي تعد من المشكلات الحساسة التي يعانيها العراق، فهناك انخفاض في مستوى التعليم وعدم توافر المستلزمات الضرورية اللازمة للعملية التعليمية، لذلك نجد ان

البرنامج الحكومي تضمن بنوداً (٣٥ و٣٦ و٣٧) تتعلق بالتعليم ونصت على التوالي[٢]:

أ. معالجة الانتكاسات والتراجع في العملية التربوية والتعليمية وما عانت منه الجامعات العراقية ابان الحكم السابق، التي كانت نموذجاً يُحتذى به في المنطقة والعمل على رفع المستوى العلمي وتقديم الدعم وتوفير مستلزمات التقدم وتحديث المناهج والانفتاح والتواصل مع العالم للحاق بركب التطور.

ب. رعاية الجامعات العلمية ودعم استقلالها وتطوير مؤسسات البحث العلمي، واعادة النظر في المناهج التعليمي في كل المراحل بما يجعلها مواكبة للتطورات العلمية.

ج. مواصلة دعم الكفاءات العلمية وشرائح المعلمين واساتذة الجامعات وتحسين مستوياتهم المعيشية وتوفير الظروف الحياتية والوحدات السكنية الملائمة، وتوفير الظروف الجيدة لعودة العقول المهاجرة.

وعليه، تتسم الساحة العلمية العربية بعدة خصائص منها: ندرة الفضاءات المخصصة للنشر الاكاديمي، ندرة الفضاءات المخصصة للمعلومات المتعلقة بالانشطة العلمية والتقنية العربية، قلة فرص اللقاء والحوار بين الباحثين العرب، وينشأ عنه ما نجده من التشتت وعدم التعارف والتنسيق بين العلماء والمؤسسات العلمية والتقنية العربية.

[١] مظفر الرزو، سمات اقتصاد المعرفة في العراق وبلاد الشام: محاولة لصياغة استراتيجية عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤١٢)، السنة (٣٦)، ٦ / ٢٠١٣، ص٤٨.

[٢] مجموعة باحثين، الحراك السياسي في العراق، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠– ٢٠١١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١، ص ص ١٤٣–١٤٤.

وهذا بدوره، مع عدم وجود تكامل استراتيجي على مستوى التخطيط العلمي، ادى الى التنوع الشديد لمسارات الباحثين، ضمن هذا التخصص او ذاك، من الناحية النظرية والمنهجية واللغوية[1]

وعليه، فإن تأسيس نسق للتعليم العالي يستجيب لمتطلبات ومقتضيات التغيرات السريعة محلياً وعالمياً يقتضي مراعاة مقومين اساسيين في هذا المجال يتمثلان في:

١) التنوع: حيث يستهدف هذا المقوم تحقيق عدة اهداف وغايات يمكن حصرها في هذه العناصر:

أ. تفادي ان تكون البرامج الاساسية لمؤسسات التعليم العالي نسخا متكررة عن البرامج القديمة.

ب. انشاء صيغ اخرى للتعليم العالي، تمثل الجامعة المفتوحة والجامعة الافتراضية التي تتيح المجال للاستزادة من المعرفة والتعليم مدى الحياة، بدلا من النمط الجامعي المتعارف عليه.

ج. زيادة اهمية التعليم المتكرر بالتعاون مع الدولة ومؤسسات القطاع الخاص ومنظفات المجتمع المدني، وهذا مايتيح توفر احتياجات التطور المؤسسي لتلك القطاعات، وتعظيم الاستفادة المزدوجة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع.

د. تعظيم الوظيفة الانتاجية لمؤسسات التعليم العالي سواء من حيث التمويل او البحث او التعليم.

ومن الجدير الاشارة الى ان تلك الاهداف تتطلب انشاء مراكز للبحث والتطوير ذات الاستقلال الذاتي والقائمة على تداخل التخصصات وبالمشاركة الفعالة مع قطاعات المجتمع الثلاثة (الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني).[2]

---

[1] موزة بنت محمد الربان، منظمة المجتمع العلمي العربي، مجلة / المستقبل العربي، العدد (٤١٧)، السنة (٣٦)، تشرين الثاني / نوفمبر ١١ / ٢٠١٣، ص١٢٠.

[2] بوظيفة قوي، ادارة مؤسسات التعليم العالي في ظل الاقتصاد المعرفي: مقاربات معاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ص١٦١– ١٦٢.

كما ينبغي الاشارة الى ان للعلوم والتكنولوجيا، اثرها في احداث التغييرات والتبدلات في أوضاع البشر، ولكن ليس من اثر سابق يقارب او يشابه اثر اليوم، نظرا للدنيامية المتفجرة والمفجرة التي يتمتع بعا العالم والتكنولوجيا في هذه الاوقات وما رافق ذلك تفجر المعرفة الانسانية والتقدم المذهل في حقول الزراعة والصناعة والطب والهندسة والمكتسبات المتلاحقة في فهم طبيعة الانسان ومعالجة شؤونه فردا او مجموعا، ولم تعد الجامعة مؤسسة تعيش على هامش حياة الامة بل غدت تحتل مركزا وسطا وذلك بسبب تكاثر حاجات الامم في مجالات التحرر والانماء الى القدرات التي تهيؤها الجامعة وبسبب طموح الجماهير الى تحصيل التعليم العالي الذي اخذت تعتبره الناشئة حقا من حقوقها.[1]

وعليه، فان الاتجاه الذي يشير بان للمثقف دور ومهمة، كيفما كانت طبيعتها، وخصوصا في ازمنة الانتقال السياسي الملتبسة، اصبح قابلا للجدال والرد، ولاسيما في زمن يشهد سطوة ساحقة للخطابات العاطفية، وللاقتصاد والتجارة والرأسمال المالي، الى درجة ان الفاعل السياسي نفسه لم يعد يملك هوامش التاثير في مسار هذه الدينامية الجديدة الجارفة، فكيف بالاحرى يُمكّن المثقف، الحامل رأسماله الرمزي وحقائقه المثالية، ان يكون له تاثير في الواقع، او يساهم مؤسسيا، في الحد من الانهيار او الاصلاح والمساهمة في الانتقال الديمقراطي؟[2]

٢) المرونة: تعتبر المرونة المقوم الثاني لتاسيس نسق للتعليم العالي يستجيب لمتطلبات ومقتضيات التغيرات السريعة.

وتكون على مستويين: مستوى الافراد ومستوى المؤسسات.

فبالنسبة الى مستوى الافراد فتعني المرونة، حرية الخروج ثم العودة لمؤسسات التعليم العالي بانواعها وفي مراحلها المختلفة، وهذا ما يتيح الجمع بين خبرة العمل والدراسة الاكاديمية، حيث ان هذا يثري الجانب المعرفي للفرد، كما ان مؤسسات التعليم العالي قد تستفيد من خبرات العمل لدى الفرد اما المرونة على مستوى المؤسسات، فتعني القيام بالمراجعة المستمرة لهيكلة

[1] د. محمود علي داود، مشاريع الكفاءات العراقية ومساهمتها في تطوير العملية العلمية والبحثية، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

[2] محمد نور الدين افاية، ورقة عمل حول اداء المثقفين في معمعة الاحداث: ملاحظات وتساؤلات، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

المؤسسات، وبرامجها ومحتويات تلك البرامج، بحيث تستجيب للمتغيرات الوطنية والعالمية، وهذا ما يتم عبر مجالس الادارة في مؤسسات التعليم العالي.

وهذا يقودنا بالتالي الى توفير عناصر اساسية، اهمها[1].

**أ.** الشروع في تصميم خطط استراتيجية متعددة الابعاد تراعي مكونات الجودة التعليمية العالمية (الثقافية التنظيمية والاوضاع الاكاديمية والمالية، الهيكل التنظيمي، الوصف الوظيفي).

**ب.** توفير مستلزمات تنفيذ الاستراتيجية من تعبئة الموارد البشرية والمادية لضمان الاستفادة المثلى من رأس المال الفكري الجامعي.

**ج.** اتباع خطة مستقبلية تقتضي تقويم مخرجات المنظومة الجامعية ومعايرة مخرجاتها وفق مقتضيات بسوق العمل المحلية والعالمية[2].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل قيمة الافكار التي ينتجها المثقف تتحدد بمقياس الحقيقة، ام بمقاييس الفائدة والفاعلية؟

للاجابة عن هذا السؤال، يمكن ان نشير الى ان المثقف وجد ويجد نفسه موزعاً بين نزوعين:-

**الأول**: يواجه فيه مقتضيات الاجتهاد والبحث والكشف عن المعرفة الموضوعية.

**والثاني**: يفترض فيه الانخراط في حركية المجتمع والالتزام الثقافي (او السياسي) بالقيم الكبرى التي تسكن وراء انتاج شروط احسن للعيش والحياة.

غير ان مطلب الالتزام الذي يمتلك راهنية اجرائية يصعب استبعادها، يفترض الانتباه الى توافر مهمات ثلاث: التنوير والاستقلال الذاتي والسيادة الثقافية، أي مهمة علمية- معرفية (التنوير)، ومهمة اجتماعية (الحرية)، ومهمة وطنية (حماية السيادة) وبذلك يتأسس تركيب فعلي لمعنى الالتزام بتفادي الانزلاق في النزعة الدعوية والارشاد وينخرط في التأريخ الجمعي انطلاقاً من الوعي بانه لا يسعه ان ينهض بأي دور آخر من دون ان يكون قد بنى للمعرفة بسلطة فعلية ترفع

[1] محمد نور الدين افاية، ورقة عمل حول اداء المثقفين في معمعة الاحداث: ملاحظات وتساؤلات، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

[2] بو ضية قوي، ادارة مؤسسات التعليم العالي في ظل الاقتصاد المعرفي: مقاربات معاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ص١٦٢-١٦٣.

من قيمة رأسمالها في الاجتماع المدني، وتهيئ لخطابه المثقف في " الشأن العام" اسباب الحضور والفاعلية[١].

مما تقدم، نستنتج أن من خلال تقارب الثوابت القيمية والفكرية، ومن خلال ايجاد آلية تؤمن موازنة حقيقية بدالة وطنية داخلياً، ومن خلال مواءمة الاهداف اقليمياً عبر توازن المصالح وتوافق الهواجس الامنية، وتأمين القبول الاقليمي، يمكن للعراق العمل في ظل التباينات الداخلية والاقليمية.

**الخاتمة**

مما تقدم يمكن الوصول الى بعض الاستنتاجات المهمة:

١. ان الحديث والبحث في القضايا القيمية حديث ذو شجون حيث تكون القضايا التربوية والتعليمية مقتصرة على رجال التربية والتعليم في بلادنا العربية باعتبارهم الاشد خبرة ودراية لأدارة تلك المؤسسات، وموضوعنا الاساس هنا مرتبط بتوأمة الثقافة والتعليم كاحد ابرز المتغيرات القيمية التي لها دور بارز في بناء الدولة بحيث تتحقق باسلوب تكامل التنمية المستدامة التي باتت تقلق مجتمعاتنا العربية على وجه الخصوص بصورة لم يعد للكلام اية فائدة، حيث يتطلب خططا واستراتيجيات واضحة ومفهوما يحدد اهداف العملية برمتها ومراحلها المختلفة، ولذا نرى من الضروري ان يكون هناك تلازم ثنائي بين التعليم والثقافة، وفي رأي كباحثة ارى ان يكون الاهتمام يصب في بحث علاقة الفكر بالتنمية كواحد من العناصر الانسانية الرئيسة ذات الصلة المباشرة بالدينامية والفعل الذي تتحرك بهما ومن خلالهما المجتمعات البشرية، حيث ان للفكر دورا في صياغة الشخصية الانسانية، من دون تحميله بضغوط او وضعه في حجز مهما كانت الدواعي او المسوغات التي قد تتراءئ للبعض على انها كذلك او يرونها ذرائع سهلة تبرر لهم فعلتهم، وعليه فان اطلاق حرية الفكر هي واحدة من اهم القضايا التي تستدعيها الحالة العربية الراهنة على اعتبار ان الفكر الحر هو الوعاء الاكثر رحابة ومرونة للعطاء الانساني وهو المنطلق الحقيقي للابداع والابتكار.

---

[١] **محمد نور الدين، ورقة عمل حول اداء المثقفين في معمعة الاحداث: ملاحظات وتساؤلات، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١١-١١٢.**

ومن جانب اخر، فان الضغوطات التي تعاني منها بعض الحكومات العربية في تغيير المناهج والتي تحمل في طياتها الفكر الحضاري والثقافي لامتنا العربية من قبل الغرب من اجل تغيير هذه الافكار التي تحويها مناهجنا التربوية من حيث الفكر الوطني والقومي الذي يعد السلاح الفعال لبناء الجيل العربي الواعي لذاته في سبيل الدفاع عن مقدساته الحضارية والثقافية، ما هو الا سلاح ذو حدين الهدف منه القضاء على الهوية الوطنية والقومية للعرب من اجل تسهيل مهمة الغرب للسيطرة على العقل العربي ولذلك لا تستطيع اية امة ان تحقق التقدم التكاملي المنشود ما لم يكن اجيالها قادرين على صيانة فكرهم وتركيزه لصناعة مستقبلهم.

ولهذا كان (ملغيوس) يردد عبارته الشهيرة: ليست العبقرية اكثر من تركيز الذهن".

في واحدة من اشاراته الى اهمية الفكر وحصره في مجال العبقرية والابداع والخروج من دائرة التقليد والاشباع في امور الحياة العملية والعلمية.

وعليه، فان تغيير الأنظمة في الشرق الاوسط الذي حدث في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١، لم يكن بعيدا عن المشاريع الأميركية التي تستهدف احداث تغيير في بيئة الشرق الاوسط، كمشروع الشرق الاوسط الكبير، فكان تغيير هذه الانظمة بمثابة الخطوة الاولى باتجاه احداث تغيير شامل يتلائم مع ما تتطلبه المصلحة الأميركية.[1]

٢. ان مبدا التوافق الانساني والوطني المبني على التشاور في الظروف الحالية هو مبدا هام لتجمع طاقات مكونات المجتمع العراقي وقواه الفاعلة وسياسة التوافق الوطني هي الحل الامثل والطريق والسليم والسالك لاخراج العراق من مازق الانقسام والتناصر الى حالة البناء والنمو والازدهار سبيلا لتحقيق التلاحم الوطني.

ولكي يكون التوافق حقيقيا يتمتع بالشرعية اللازمة وتحقيق اهدافه، لابد من ان ياخذ بالمعايير التالية:

[1] للمزيد من التفصيل والاطلاع: انظر:
علي بشار بكر اغوان، الفوضى الخلاقة: العصف الرمزي لحرائق الشرق الاوسط، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، اب (اغسطس) ٢٠١٣، ص٣٧١– ٣٧٦.

أ. ان يحصل التوافق الوطني ضمن دائرة مصلحة الشعب العراقي العامة وليس ضمن مصلحة المتحاورين السياسية والحزبية الضيقة بما يفقد المحاورة السياسية غطائها الشرعي.

ب. ان يكون التوافق الوطني في اطار العملية الديمقراطية من خلال ما افرزته صناديق الاقتراع وليس من خارج صناديق الاقتراع، لان التحاور من وراء نتائج الانتخابات يعني لوي عُنق العملية الديمقراطية وتجاوز لادارة الامة.

ج. ان يقوم الحوار الوطني على اساس اعطاء كل متحاور حقه بما يتناسب مع حجم التمثيل السكاني الامر الذي يحقق العدالة الديمقراطية ويوجد نوع من الرضا السكاني وبالتالي الاستقرار السياسي.

د. واخيرا، ان يكون هدف التوافق الوطني هو تحقيق التعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي وحماية الحقوق الانسانية والاستناد الى الحوار كحالة ثابتة في حل الخلافات مع الاعتماد على المطالبة السلمية الحرة بالحق.

**ABSTRACT**

The Iraqi culture is characterized as not suffering the creation, but also the super ego which refuse the other, and seek to seze his right to exist. So, there will be a system that represents one opinion, one culture, onerace, one sect, one caln… and etc. that makes the relationship among the Iraqi. Cultural assets as a struggle relation and a mutual reject to each other.

That's what is going on in the Iraqi arena where all the parties in a situationof mutual distrust. They seek to get their own interests at the expense of the public interest. It led the country to instability. In return, it makes the chanllenge of overcoming this problem so big. It needs frm the the intellectual elites to educate the official and unofficial institution of the socirty in a way that promotes the public interest , with the emphasis on the interests of each party in a way that contributes to achieving a balance between private and public interest
.

دراســــــــ